أمانة بغداد تحيل الأمر إلى شركة فرنسية

الإسعاف والدفاع المدني يؤكدان: غياب طريق الطوارئ أزهق العديد من الأرواح

□ بغداد / دعاء آزاد

خلال ساعات الظهيرة ووسط زحام خانق سمع دوي انفجارين واحداً تلو الآخر، ارتبك سير الشارع، أصوات عناصر إحدى السيطرات الأمنية في بغداد بدأت تعلو مطالبين سائقي السيارات المدنية بالتحرك لفسح الطريق لسيارة إسعاف لم تتوقف صافرتها لتنبيه أصحاب المركبات أن هناك حالة طارئة.

سيارات الاسعاف الفوري

ركاب سيارات الأجرة اتخذوا الطريق الأصعب والأطول، إذ قرروا إكمال طريقهم مشيا على الأقدام تاركين سائقي المركبات يبحثون عن مخرج من الزحام الذي حاصرهم بعد أن ازداد الارتباك جراء قيام أحد عناصر السيطرة الأمنية بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لإجبار السائقين على التحرك.

مشهد يتكرر كل يوم، ليس مع سيارات الإسعاف فقط، بل سيارات الدفاع المدني وغيرها من الحالات الطارئة سواء لمركبات الأجهزة الأمنية أو المدنية، والسبب هو عدم التزام سائقي المركبات بإخلاء ما يعرف بطريق أو خط الطوارئ في الشوارع الرئيسية والسريعة.

"ساعات دوام الدوائر الرسمية وبداية الأسبوع هي الأوقات الأكثر صعوبة في تنقل سيارة الإسعاف، وهي الأكثر تأثرا من عدم وجود خط الطوارئ في الطرقات"، حسب قول مدير شعبة السيطرة المركزية في قسم الإسعاف الفوري سعد حمد بهية في حديثه مع "المدى". ويتابع أن "المسعفين يعانون بسبب الزحام المروري، فضلا عن الإرباك الذي يتسبب به بعض سائقي المركبات المدنية وعرقلتهم مرور الإسعاف، بالإضافة إلى صراخ عناصر السيطرات الأمنية لفسح الطريق في محاولة منهم لتسهيل مرور الحالات الطارئة وخاصة عند حدوث التفجيرات والعمليات الإرهابية، كل ذلك يؤثر بشكل سلبي على عمل المسعف في علاج الحالة المرضية بشكل جيد".

وطالب بهية بتوفير خط طوارئ معبد ومناسب لمرور عربات الإسعاف في جميع الشوارع، لافتا إلى أن "المطبات تؤثر على حالة المريض خاصة حالات الكسور وارتجاج الدماغ والولادة، وقد تؤدي إلى مضاعفات خطرة"، مضيفا أن "رجل الأمن أحيانا يضطر إلى مطالبة سائق الإسعاف بالسير على الرصيف للخروج من الزحام وهو يؤثر أيضا على المريض، وخاصة حالات الإصابة بالعمود الفقري التي قد تتسبب بالشلل". بهية وصف عمل الإسعاف الفوري بأنه "سباق مع الوقت إذ قد تكون دقيقة تأخير واحدة كافية لخسارة حياة المريض لأن المسعف يعتبر المنقذ الأول".

وأوضح أنه "في بعض الأحيان لا يسمح عناصر السيطرات الأمنية لسائق الإسعاف باستخدام ما يسمونه (الخط العسكري) الموجود في الطرق وهو نفسه خط الطوارئ، وهذا ما تسبب بوفاة عدة حالات"، منها طفلة لم يتجاوز عمرها ثلاثة أعوام كانت مصابة بفتحة ولادية بين البطينين وذلك بسبب شجار عناصر السيطرات مع المسعفين، ما أدى إلى تأخرهم في إيصال الحالة إلى المستشفى وبعد مدة قصيرة توفيت الطفلة". وأضاف بهية "أما الحالة الأخرى فهي تلقي مركز اتصالات الإسعاف الفوري نداء عن وجود رجل مصاب بطلق ناري في رأسه من منطقة المعامل، فتوجه المسعفون إلى هناك، إلا أن شجارا نشب بينهم وبين عناصر إحدى السيطرات الأمنية لكون سائق الإسعاف سلك الخط العسكري، وتطور إلى اعتداء بالضرب على المسعفين وسيارتهم، وتسبب بتأخرهم لنحو ٢٥ دقيقة"، مبينا أن الرجل فارق الحياة بسبب ذلك الشجار قبل وصولهم إليه".

واستدرك أن "منتسبي تلك السيطرة تعرضوا للعقوبة بعد أن رفعنا شكوى ضدهم"، مؤكدا أن "وجود خط الطوارئ سيجنبنا ورجال الأمن تلك المشاكل". ولا يختلف الحال كثيرا لدى الدفاع المدني، وهي إحدى الدوائر الضرورية التي يقع على عاتقها مهمة إطفاء الحرائق وإنقاذ المواطنين ومعالجة القنابل غير المنفلقة، وهي مهمة لا تقل أهمية عن الإسعاف الفوري، ويعد الوقت أحد العوامل الحاسمة لتحقيق هدفهم.

مدير إعلام الدفاع المدني كاظم بشير بين لـ"المدى" أن تأخر فرق الدفاع المدني في الوصول إلى مكان الحادث قد يفاقم المشكلة، خاصة في حرائق الأسواق والدوائر الرسمية، شاكيا معاناتهم في التنقل بسبب الزحامات المرورية والكتل الكونكرتية وغلق الشوارع الذي يدفعهم إلى سلك طرق أخرى أطول.

وشدد بشير على أهمية تخصيص جانب في كل شارع للطوارئ لسيارات الإسعاف والدفاع المدني حصرا، منبها في الوقت نفسه إلى أن "الشارع يجب أن يكون واسعا لأن عجلات الدفاع المدني كبيرة وكثيرة إذ يضع الدفاع المدني أسوأ الاحتمالات عند تسلمهم بلاغات عن حريق أو ما شابه ،لذلك يرسل عجلات كثيرة ومتنوعة".

من جانبها، أبدت أمانة بغداد المسؤول المباشر عن إنشاء الطرق استغرابها من تناولنا هذا الموضوع بحسب ما جاء على لسان مستشارها الإعلامي أمير علي حسون، إذ قال في اتصال هاتفي مع "المدى": إن "تصميم العاصمة قديم جدا ولا نستطع هدمها وبناءها من جديد في الوقت الحالي، لكننا بصدد الانتهاء من تصميم جديد أحيل إلى شركة فرنسية يأخذ بالاعتبار إنشاء شبكة طرق عصرية".

ورفض حسون إعطاء أية معلومات أخرى عبر الهاتف، مشترطا اللقاء المباشر لتقديم مزيد من التفاصيل، ويبدو من إجابة أمانة بغداد أن المشكلة ستستمر لمدة طويلة.

محاولات لتعويض ١٠ ملايين نخلة خسرتها البصرة خلال السنوات السابقة

□ البصرة / إبراهيم ناصر

كشف تقرير صادر عن مركز بحوث النخيل بجامعة البصرة أن المحافظة خسرت ما يزيد على العشرة ملايين نخلة خلال السنوات السابقة، بسبب الملوحة والحروب المتوالية، فيما دعا المحافظ إلى تبني سياسة جديدة لإيقاف وعدم المصادقة على أي مشروع زراعي لا يتضمن زراعة النخيل.

وجاء في التقرير الذي حصلت الـ"المدى" على نسخة منه، أن "البصرة تحتوي حاليا على ثلاثة ملايين نخلة فقط من أصل ١٣ مليوناً و ٣٦٠ ألف نخلة بحسب الإحصائيات السابقة، وتحتوي على أكثر من ٣٥٠ نوعا من النخيل"، مؤكدا أن "الأعداد في تناقص مستمر". من جانبه، انتقد عضو اللجنة الزراعية في مجلس النواب كريم عليوي في تصريح لـ"المدى"، المبادرة الزراعية التي تبنتها الحكومة الاتحادية، واصفا إياها بأنها "حبر على ورق". وقال عليوي النائب عن كتلة المواطن: إن "الدولة العراقية ما زالت مقصرة في دعم الفلاحين، والزراعة في تدهور مستمر دون وجود حلول جذرية لمشاكل المياه وهجرة الفلاح وغيرها من القضايا التي تهدد العراق بالتحول من بلد زراعي خصب إلى بلد مستهلك فقط". أشار إلى أن "من يراقب الوضع عن كثب يجد أن مشاكل البذور وملوحة وشحة المياه لم تحل لغاية الآن والمتضرر هو الفلاح والمواطن البسيط بسبب سياسيات الحكومات المتلاحقة وطريقة إدارتها الملف الزراعي في البلاد"، لافتا إلى أن "أبسط مثال على ذلك هو التناقص الملحوظ بأعداد النخيل حتى وصل الأمر أن الإمارات العربية المتحدة تقدمت على العراق بأعداد النخيل". فيما هدد محافظ البصرة خلف عبد الصمد خلف بإيقاف المصادقة على المشاريع الزراعية الخالية من النخيل. وقال خلف في تصريح لـ"المدى": إن الحروب التي شهدتها البصرة "والحكومات المتعاقبة على إدارتها منذ سبعينات القرن الماضي أدت إلى تناقص أعداد النخيل في المحافظة التي كانت من أغنى محافظات العراق بأعداد النخيل". وأضاف "اليوم نتبنى سياسة جديدة نرجو أن تنجح، وهي عدم المصادقة على أي مشروع زراعي لا يتضمن إعادة النخيل للحياة في المحافظة، وسوف ندعم مشروع إعادة غابات النخيل من خلال زرع الفسائل وبيعها بأسعار مدعومة للفلاح". إلى ذلك، عد فاخر طاهر، صاحب بستان نخيل في قضاء أبو الخصيب جنوب مدينة البصرة، الحديث عن إعادة النخيل إلى الحياة "مجرد كلام إعلامي والدليل أن أبو الخصيب وهو من أشهر مدن العراق بزراعة النخيل جرفت أراضيه وتحولت إلى مناطق سكنية". وتابع بالقول: "الدعم الذي تقدمه الحكومة للفلاح ما زال دون المستوى وليس هناك مشروع حقيقي للدعم، وخاصة في موضوع زراعة النخيل"، مشيرا إلى أن "مشكلة زحف المدن على الأراضي الزراعية وملوحة المياه قضت على ما تبقى من نخيل البصرة"، على حد قوله.

وطالب طاهر الحكومتين المحلية والاتحادية بالنظر إلى المشاكل التي تواجه زراعة النخيل في أبو الخصيب والبصرة عموما، "وأن لا تكون المشاريع الزراعية مقتصرة على شخصيات وأناس معيين وأن يكون الدعم للفلاح حقيقيا وليس مجرد كلام". يذكر أن محافظة البصرة وخاصة قضاءي أبو الخصيب والفاو، كانا في السابق يحتويان على أكبر عدد من النخيل في عموم البلاد، إذ يقدر في سبعينات القرن الماضي بـ١٣ مليون نخلة، من أجود أنواع النخيل، وأكثر من ٣٥٠ نوعاً من التمر بين التجاري الذي يصدر إلى دول العالم المختلفة كالحلاوي والساير والزهدي والخضراوي، وأصنافا أخرى تنتج للسوق المحلية أو باعتبارها أعلافا حيوانية.

أحليت إلى شركة حكومية واحدة لتنفيذها

هدم ٣٣ مدرسة لإعادة بنائها خلال العام الدراسي يثير تساؤلات في كربلاء

□ كربلاء / أمجد علي

لم يدر بخلد التلميذ رعد حسين أنه سيجلس في يوم من الأيام داخل خيمة بيضاء نصبت له بالقرب من الشارع الرئيسي الرابط بين بغداد وكربلاء، ليتلقى دروسه ويستمع إلى معلمه، ومن ثم ويؤدي الامتحان النهائي وينجح.

المعلم علي الحسناوي هو الآخر، لم يتخيل يوما أنه سيلقي دروس مادة التاريخ للسادس الابتدائي، ويخبرهم كيف كان العراقيون القدماء بناة أقدم الحضارات، بل أنه عندما أراد الحديث عن الجنائن المعلقة التي تعد من عجائب الدنيا السبع، اضطر لعدة المرات التوقف بسبب منبهات المركبات التي كانت أعلى من صوته.

ما يمر به التلاميذ والمعلمون ليس سببه التهجير، بل إحالة المدرسة التي كانوا ينتظمون فيها إلى إحدى الشركات لهدمها وإعادة بنائها مرة أخرى، لكن الشركة لم تف بوعدها الزمني في الإنجاز. ولا يختلف حال التلميذ حسين ومعلمه الحسناوي عن حال المئات وربما الآلاف من التلاميذ والطلبة والملاكات التدريسية والإدارية، الذين هدمت بنايات مدارسهم بانتظار إعادة بنائها من جديد، فتحملوا نصف عام في العراء أو داخل أبنية قديمة لدوام ثلاثي، أو داخل خيم لا تشبه إلا خيم الهاربين من القصف والمهجرين بقوة السلاح.

يقول مدير إحدى المدارس في كربلاء، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لـ"المدى": إنه اعترض على هدم بناية مدرسته في النصف الثاني من العام الدراسي، واقترح تأجيل العمل إلى العطلة الصيفية، مشيرا إلى أن "هذا الاعتراض لم يصطدم برفض من مديرية تربية المحافظة، بل لأن التوجيه من وزارة التربية لذلك لا يجوز للمديرية الاعتراض على توقيت البدء بالمشروع"، على حد قوله. رئيسة لجنة التربية في مجلس محافظة كربلاء ابتهاج الزبيدي، أبدت استغرابها من إحالة أبنية مدرسية قديمة للهدم وإعادة البناء في حين أنهم يطالبون بأبنية جديدة، بحسب ما ذكرت لـ"المدى". وأضافت "الأمر قد يبدو جيدا أن تعيد تأهيل أبنية آيلة للسقوط أو قديمة، ولكن وفق دراسة معمقة وآليات، وليس ارتجالا أو مزاحية أو لمجرد توفر أموال ويجب أن تصرف دون أن يعرف أحد كيف يتم صرفها"، بحسب تعبيرها. وبينت الزبيدي أن "العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية بادرت بتوفير خيم للتلاميذ والطلبة الذين تم إخلاء مدارسهم"، منبهة إلى أن العتبتين ستسترجع هذه الخيم لأنها مخصصة لخدمة زوار العتبات المقدسة، خاصة مع قرب زيارة النصف من شعبان وزيارات شهر رمضان وغير ذلك.

وأكدت رئيسة لجنة التربية "خاطبنا وزارة التربية بالإسراع في إنجاز المشروع"، ملمحة أنه في حال استمرار تأخر الإنجاز "فإن الأمر لا يخلو تماما من حالات فساد قد لا تعلم بها الوزارة"، مرجحة أن يكون الفساد سببا في تعطيل إنجاز مشاريع الأبنية المدرسية".

واختتمت حديثها بالقول: إن أبنية هذه المدارس موزعة على مركز مدينة كربلاء وقضاءي الهندية وعين التمر، ونواحي الخيرات والجدول الغربي والحسينية والحر. في حين، يقول رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس المحافظة الدكتور عباس ناصر حساني لـ"المدى": إن الأمر أنيط بشركة واحدة تابعة لوزارة الصناعة والمعادن لتنفيذ المشروع في محافظتي كربلاء والنجف. وأضاف "الأمر يدعو للغرابة إذ بلغ عدد المدارس المحالة إلى هذه الشركة ٦٥ مدرسة، ٣٣ منها في كربلاء تصل كلفها إلى أكثر من ٥٠ مليار دينار"، متسائلا في ما إذا كانت الشركة قادرة على إنجاز هذا العدد من المدارس خلال أشهر معدودة.

وأشار حساني إلى أن "ما حصل هو تشريد تلاميذ ومعلمي ١٧ مدرسة إلى مدارس أخرى أو في الخيم، ولغاية الآن لم تسوّ أراضي المدارس التي تم هدمها لبناء المدارس الجديدة"، على حد قوله. وتابع بالقول: "الأدهى من ذلك أن وزارة التربية أحالت العدد المتبقي من المدارس إلى الشركة نفسها ولا نعلم متى تنجز المشاريع، وربما سيعاني التلاميذ والطلبة الحال نفسه في العام الدراسي المقبل".

وحمل حساني وزارة التربية المسؤولية "كونها أحالت كل هذه المشاريع إلى شركة واحدة"، مطالبا بتشكيل لجنة محايدة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الإحالة والأسباب التي حالت دون تقدم نسب الإنجاز.

من جهته، بين مصدر مسؤول في مديرية تربية كربلاء لـ"المدى" أن المديرية ليس لها أي علاقة بالمشروع لكي يلقى عليها اللوم، موضحا أن "عقد المشروع مبرم بين وزارتي التربية والصناعة".

وزارة الاتصالات
الشركة العامة للاتصالات والبريد
م/ إعلان المناقصة المرقمة (٢٠١٢/١٥)
مشروع تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومات طاقة شمسية متكاملة
تبويب (٧-٧-٣١)

يسر الشركة العامة للاتصالات والبريد احدى تشكيلات وزارة الاتصالات ان تدعو الشركات الراغبة لتقديم عطاءاتهم للمناقصة المشار اليها اعلاه (مشروع تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومات طاقة شمسية متكاملة).

ويمكن الحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة في مقر الشركة الكائن في شارع أبي نؤاس مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار غير قابل للرد وسيكون آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة الثانية عشر من يوم (٢٠١٢/٦/٢٨) على ان تقدم العطاءات بظرفين (فني وتجاري) ويكتب عليهما رقم المناقصة والعنوان الكامل للشركة والموقع والبريد الالكتروني للشركة وسيهمل العطاء الغير مكتمل للمواصفات الفنية والشروط القانونية المطلوبة وفي حالة وجود أي استفسار بخصوص المناقصة فبالامكان مراجعة الموقع الالكتروني المدرج أدناه..

مع التقدير.

المدير العام
ر. مجلس الادارة

E-mail: law_itpcoffice@moc.gov.iq
WWW. Moc.gov.iq

مديرية توزيع كهرباء كركوك
((الشؤون القانونية))

العدد/ ٤٤١٤/٥/١/٧

م/ تنويه

نظراً لوقوع خطأ مادي في الفقرة (٢) للمناقصة المرقمة (١٧/ ٢٠١٢) مشروع (تطوير كهرباء قرى ناحية الرياض) والمنشورة ضمن الاعلان رقم (٧) لسنة ٢٠١٢ وبموجب كتابنا المرقم ٤٠١٨ في ٢٠١٢/٥/٢٧ حيث ورد في حقل التسلسل المناقصة حسب الخطة ان التسلسلات المدرجة هي (٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤) والصحيح هو ما موجود التسلسلات التالية (٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١).

لذا اقتضى التنويه.

المهندس يالجين مهدي رشيد
مدير توزيع كهرباء كركوك

مديرية توزيع كهرباء كركوك
((الشؤون القانونية))

العدد/ ٤٤١٣/٥/١/٧

م/ تنويه

نظراً لوقوع خطأ مادي في الفقرة (٤) للمناقصة المرقمة (٢٠١٢/٩) مشروع (تطوير كهرباء قرى ناحية العباسي) والمنشورة ضمن الاعلان رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ وبموجب كتابنا المرقم ٤٠١٥ في ٢٠١٢/٥/٢٧ حيث ورد في حقل درجة التصنيف المطلوبة ان المطلوب هوية التصنيف لغاية الدرجة العاشرة والصحيح هو لغاية الدرجة الخامسة.

لذا اقتضى التنويه.

المهندس يالجين مهدي رشيد
مدير توزيع كهرباء كركوك

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح